طرح شهادات دولارية للمصريين في الخارج بفائدة تتراوح بين ٣,٥% و٥,٥%

الخبـــــــــر

رويترز:

قال محمد الأتربي، رئيس بنك مصر ثاني أكبر بنك حكومي في البلاد، إن مصرفه والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة سوف تطرح شهادات استثمار دولارية باسم "بلادي" للمصريين في الخارج بفائدة بين ٣,٥ و٥,٥ بالمئة لتعزيز الأرصدة الدولارية للبنوك الحكومية.

وأضاف الأتربي في اتصال هاتفي مع رويترز اليوم، الاثنين، أن "حصيلة الشهادات ستسهم في تعزيز الأرصدة الدولارية للبنوك الحكومية الثلاثة. تبدأ آجال الشهادات من عام ولا تسترد قيمتها قبل مرور العام وبفائدة ٣,٥ بالمئة.

"وهناك شهادات بآجال ٣ سنوات يمكن استردادها بعد ٦ أشهر بفائدة ٤,٥ بالمئة وهناك شهادات بآجال ٥ سنوات لا تسترد قبل عام بفائدة ٥,٥ بالمئة".

والحد الأدنى لقيمة الشهادة ١٠٠ دولار.

وتكافح مصر لتمويل واردات أساسية مثل الأغذية والوقود منذ الانتفاضة الشعبية في ٢٠١١ التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك وأدت إلى نزوح السياح والمستثمرين الأجانب، وهما مصدران رئيسيان للنقد الأجنبي.

وكان البنك الأهلي المصري قد أصدر شهادات استثمار في عام ٢٠١٢ للمصريين في الخارج جذبت حينها ٣٢٠ مليون دولار.

ولم يخض الأتربي في أي تفاصيل خاصة بالحجم المتوقع تحصيله من شهادات استثمار "بلادي".

وقالت وزيرة الهجرة المصرية نبيلة مكرم اليوم، الاثنين، إن ثلاثة بنوك حكومية ستصدر شهادات "بلادي" الدولارية للمصريين المقيمين في الخارج.

وذكرت الوزيرة في مؤتمر صحفي أن البنك المركزي المصري سيضمن للمغتربين حق تحويل العائد على شهاداتهم والقيمة الاستردادية بالدولار إلى بنوك بالخارج.

وستصدر البنوك الشهادات بآجال عام وثلاثة وخمسة أعوام وبأسعار فائدة ٣,٥ و٤,٥ و٥,٥ بالمئة، على الترتيب.

الرأي

* إن الهدف الأساسي من طرح هذه الشهادات في هذا التوقيت هو تجميع موارد دولارية جديدة لسد فجوة الاحتياجات الحالية الناتجة في الأساس عن استمرار ارتفاع الطلب على الدولار في مقابل انخفاض الموارد بالعملات الأجنبية خاصة السياحة وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية. ويجب الأخذ في الاعتبار أن زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية خلال هذه الفترة ستتيح مزيدا من المرونة لصناع السياسة النقدية دون مخاوف كبيرة من ضغوط على أسعار الصرف خلال المدى القصير، كما أن البنوك لديها قنوات استثمارية متعددة يمكنها تغطية ناتج الاستثمار عن الشهادة، وتحقيق الاستفادة القصوى منها، ومن ثم فإنها لا تمثل عبئا عليها.

* إن الفترة الحالية تستلزم سياسات للتحفيز الاقتصادي والاستثماري، وهو أمر يثير ضغوطا قوية على صانعي السياسة النقدية، خاصة وأن ارتفاع الدين المحلي ومحاولات السيطرة على تكلفته بكل السبل للحد من نمو أعباء تكلفة خدمة الدين لازال عنصرا حاكما في صناعة السياسة المالية للدولة.

* نرى أن هذه الخطوة يجب أن تقترن بإجراءات أخرى مماثلة مثل دراسة الترويج لبيع بعض الأصول العقارية المميزة المملوكة للدولة (قطع أراضي بمواقع جاذبة استثماريا) للمستثمرين عربيا وعالميا، على أن يتم سداد قيمتها بالعملات الأجنبية. كما يمكن طرح شهادات استثمار بالجنيه المصري بعائد أعلى من المتوسط السوقي تمنح فقط لمن يقوم بسداد قيمتها عند الاكتتاب بالدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية الأخرى.

* نتوقع أن تحقق الشهادة حصيلة دولارية كبيرة، مثل التي سبق أن طرحتها عدة دول أجنبية وجمعت المليارات، خاصة في ظل وجود ٣ آجال للشهادات وأن الفائدة على الشهادة تتراوح بين ٣,٥% و٥,٥% تمثل عاملا متميزا، كما أن تلك المستويات من الفائدة غير متوفرة في أي من الدول العربية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.